

لجنة الإدارة والعدل تابعت درس المرسوم الرامي إلى إعادة القانون المتعلقة بتنظيم القضاء العدلية وأقرت تعديل بعض مواده بعدأخذها بملحوظات رئيس الجمهورية
الثلاثاء 09 كانون الأول 2025



عقدت لجنة الإدارة والعدل جلستها عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء تاريخ 9/12/2025 برئاسة رئيس اللجنة النائب جورج عوان وحضور مقررها النائب جورج عطالله، والنواب السادة: أشرف بيضون، بلال عبدالله، علي حسن خليل، عماد الحوت، حسين الحاج حسن، أسامة سعد، علي خريص، مروان حمادة، أيوب حميد، ملحم خلف، أمين شري وجميل السيد.

كما حضر الجلسة:
معالي وزير العدل الأستاذ عادل نصار

وذلك لدرس جدول أعمالها المقرر المتضمن متابعة درس المرسوم رقم 1105 تاريخ 5/9/2025، الرامي إلى إعادة القانون المتعلقة بتنظيم القضاء العدلية، وتابعت استعراض ومناقشة الملاحظات التي تضمنها المرسوم المذكور، كما المواد التي تناولها.

تابعت اللجنة درس ومناقشة المواد على ضوء ملاحظات المرسوم رقم 1105 موضوع البحث، وبنتيجة المداولة والنقاش، والتي سبق للجنة ان بدأت بها في جلسة سابقة، وبعد متابعة درس الملاحظات والمواد المعنية بها، كما وبعد الإطلاع على صياغة المادتين التي سبق ان علقهما لإعادة صياغتهما، وبعد إعادة قراءة جميع المواد على ضوء التعديلات وجعلها متسقة مع بعضها، أقرت اللجنة التعديلات المقترحة مع مقاربة بقية مواد القانون موضوع البحث. أقرت اللجنة المواد بعدأخذها بملحوظات فخامة رئيس الجمهورية المتضمنة في المرسوم رقم 1105 تاريخ 5/9/2025.

رفعت الجلسة على ان تتبع اللجنة عملها في درس الإقتراحات والمشاريع المحالة اليها في جلسات لاحقة.